الفهـــرس

الصفحة

تصدير 5
مقدمة 7

القسم التمهيدي

الباب الأول: التطور التاريخي لمؤسسة المجلس الأعلى للقضاء بالمغرب 11
الفرع الأول: اللجنة التي أسسها الظهير السلطاني لسنة 1937 11
الفرع الثاني: المجلس الأعلى للقضاء في نطاق ظهير 30 دجنبر 1958 13
الفرع الثالث: المجلس الأعلى للقضاء في نطاق أحكام الدستور 16
الباب الثاني: وجاهة الاختيار الدستوري وتأصيله في إطار دراسة مقارنة 17
الفرع الأول: مقارنة التجربة المغربية بالنظام الفرنسي 18
الفرع الثاني: نظرة مقارنة بين النظامين المغربي والايطالي 21
الفصل الأول: الوضعية الدستورية لوزير العدل في حضيرة المجلس في النظامين المغربي والايطالي 22
الفصل الثاني: التشابه النسبي للنظامين المغربي والايطالي في مجال العضوية بقوة القانون لأعلى قضاة الدولة درجة 23
الفصل الثالث: مدى التشابه النظامين المغربي والايطالي في الأخذ بفكرة انتخاب شق من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء 23
الفصل الرابع: نسبة عضوية السلك القضائي على مستوى المجلس في النظامين المغربي والايطالي 24
الفصل الخامس: اختلاف النظامين المغربي والايطالي في مجال التواجد البرلماني في عضوية المجلس الأعلى للقضاء 24
الفرع الثالث: مقارنة التجربة المغربية مع النظام المصري المسمى المجلس الأعلى للهيآت القضائية 26
الفصل الأول: أوجه اختلاف النظامين في أسلوب اختيار الأعضاء 27
الفصل الثاني: مدى اتساع وضيق تمثيل القضاة في حضيرة المجلس من النظامين المغربي والمصري 28
الفصل الثالث: طابع المركزية في تأليف المجلس الأعلى للهيآت القضائية بمصر 29
الفرع الرابع: بعض أوجه المقارنة بين النظامين المغربي والتونسي 30

الفصل الأول أوجه المقارنة في أسلوب اختيار أعضاء المجلس في النظامين 30
الفصل الثاني انفراد النظام التونسي بإيلاء المسؤولين القضائيين العضوية بقوة القانون 31
الفصل الثالث موقف النظامين من عضوية قضاة الادارة المركزية بالمجلس الأعلى للقضاء ... 31
الباب الثالث: المكانة الدستورية لمؤسسة المجلس الأعلى للقضاء بالنسبة لبقية المؤسسات الدستورية الأخرى 32
الفرع الأول: مكانة مؤسسة المجلس الأعلى للقضاء أمام المؤسسة الملكية الشريفة 32
الفرع الثاني: مكانة مؤسسة المجلس الأعلى للقضاء بالنسبة لاهم المؤسسات الدستورية الأخرى 35

القسم الأول

القواعد المنظمة لمؤسسة المجلس الأعلى للقضاء بالمغرب 37
الباب الأول: تأليف المجلس الأعلى للقضاء 39
الفرع الأول: الأعضاء المعينون بقوة القانون 39
الفرع الأول: الرئاسة المولوية 40
الفصل الثاني نيابة وزير العدل 41
الفصل الثالث الرئيس الاول للمجلس الاعلى 43
الفصل الرابع الوكيل العام للملك بالمجلس الاعلى 44
الفصل الخامس رئيس الغرفة الاولى بالمجلس الاعلى 45
الفرع الثاني:
الفصل الأول: الاعضاء المختارون عن طريق الانتخاب 46
الفصل الثاني: الاجراءات الانتخابية 49
المبحث الأول: اللوائح الانتخابية 50
المبحث الثاني: الترشيح للانتخابات 51
المبحث الثالث: العملية الانتخابية 52
المطلب الأول: الاقتراع السري عن طريق المراسلة 53
المطلب الثاني: التصويت بالانحة 53
المطلب الثالث: لجنة الفرز والنتائج 55
المطلب الرابع: الاثارة المترتبة عن نتائج الانتخابات 57
الفرع الأول: عدم قابلية قرارا لجنة للطعن 57
الأثر الثاني: فقدان أعضاء القاضي المنتخب لصفة العضوية بمجرد إعلان النتائج الجديدة .. 58
الفرع الثالث: كتابة المجلس الأعلى للقضاء 59
الفصل الأول: مكانة المجلس الأعلى للقضاء 59
الفصل الثاني: طبيعة علاقات كتابة المجلس 61

المبحث الأول: علاقة كتابة المجلس بالادارة المركزية لوزارة العدل 61
المطلب الثاني: علاقة كتابة المجلس بمديرية الشؤون المدنية 61
المطلب الثالث: علاقة كتابة المجلس بالمفتشية العامة لوزارة العدل 62
المطلب الرابع: علاقة كتابة المجلس بمديرية الشؤون الجنائية والعفو 62
المطلب الخامس: علاقة كتابة المجلس بمديرية الادارة العامة والموظفين 62
المطلب السادس: علاقة كتابة المجلس بالمعهد الوطني للدراسات القضائية 63
المطلب السابع: علاقة كتابة المجلس بمديرية حكام الجماعات والمقاطعات 63
المطلب الثامن: علاقة كتابة المجلس بقسم المناهج والاعلاميات والاحصائيات 64

المبحث الثاني: علاقة كتابة المجلس بالقضاة 64

الباب الثاني:
الفرع الأول: شروط العضوية في المجلس الأعلى للقضاء 65
الفصل الأول: صفة قاض ممارس 65
الفصل الثاني: صفة الناخب 66
الفرع الثاني: حالات التنافي 66
الحالة الاولى: المزاولة بالادارة المركزية لوزارة العدل 67
الحالة الثانية: حالة الالحاق 68
الحالة الثالثة: حالة الاستيداع 69
الحالة الرابعة: حالة السوابق التأديبية 69
الحالة الخامسة: حالة الانقطاع والحالات المشابهة 70

الباب الثالث

الفرع الأول: مدة الصلاحية 70

الفرع الثاني:
الفصل الأول: عقد الدورات 71
الفصل الثاني: تعيين الدورة وجدول الأعمال 72
الفرع الثالث: مسطرة المداولات 73
الفرع الرابع إجراء رفع نتائج أشغال المجلس إلى الرئاسة المولوية 75
الفرع الخامس: السر المهني أو سرية المداولات 75

الباب الرابع:

الفرع الأول: الحصانة 76
الفرع الثاني: التعويض عن مهام العضوية 77

الباب الخامس:

الالتزامات والعقود القانونية 78

الفصل الأول: إشكالية الفصل 69 ومفهوم الترقية في قانون السلطة القضائية المغربي في علاقته بالفصل 26 81

الفصل الثاني: عدم إمكانية حضور العضو في قضية تهمه شخصيا 82

قاعدة إمكانية حضور عضو في قضية تهم قاض أعلى درجة منه 82

الفصل الرابع: دعوة إلى الأخذ بقاعدة التجريح في مجال العضوية بالمجلس 84

القسم الثاني
اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

نظرة عامة 89

الباب الأول: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال التعيين في منصب القضاء 92

الفرع الثاني: التعيين المباشر 93

الباب الثاني: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال الترقية 94

الفرع الأول: رقابة المجلس على توافر عناصر الوضعية النظامية للأقدمية 95

الفصل الأول: الترقي من الدرجة الثالثة إلى الثانية 96

المبحث الأول: الترقي السريع 96

المبحث الثاني: الترقي المتوسط 98

المبحث الثالث: الترقي بالأقدمية 99

المبحث الرابع: الترقي في نطاق الفصل 23 من النظام الأساسي للمهنة 99

الفصل الثاني: الترقي من الدرجة الثانية إلى الأولى 101

الفصل الثالث: الترقي من الدرجة الأولى إلى الاستثنائية 102

الفصل الرابع: نظام ترقية قضاة الدرجة الاستثنائية 102

الفصل الخامس: وضعية قضاة خارج الدرجة 103

الفرع الثاني: رقابة المجلس على توافر الشروط القانونية والموضوعية 104

الفصل الأول: شرط التسجيل في لائحة الأهلية 104

المبحث الأول: الطابع الجوهري للتسجيل في لائحة الاهلية 105

المبحث الثاني: شرط المصلحة 105

المبحث الثالث: شرط الدرجة العلمية والكفاءة والاستعداد 106

الفصل الثاني: سلطة وزير العدل في مجال لائحة الأهلية للترقي 107

الفصل الثالث: الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء في مجال لائحة الأهلية للترقي 109

الفصل الرابع: تحديد عدد المسجلين في اللائحة 109

الفصل الخامس: إجراء النشر في الجريدة الرسمية 110

الفصل السادس: طبيعة أثر التسلسلية الإدارية على ترقية القضاة ورقابة المجلس عليها 111
الفصل السابع: دور التسلسلية في تكوين الملف الخاص بالقاضي بكتابة المجلس 112
الفصل الثامن: حجية رأي التسلسلية في مجال الترقية وأمام المجلس الأعلى للقضاء 113
الفرع الثالث: شرط توفر المنصب المالي الشاغر 114
الباب الثالث: طبيعة تدخل المجلس الأعلى للقضاء في مجال التكليف بمهام أعلى 116

الفرع الأول: التكييف القانوني لاجراء التكليف بمهام أعلى 116
الفصل الأول: التكليف بمهام أعلى لا يتوقف على أقدمية معينة 117
الفصل الثاني: التكليف بمهام أعلى لا يتوقف على التسجيل في لائحة الأهلية للترقي 118
الفصل الثالث: جواز تكليف على تكليف 119
الفصل الرابع: أن التكليف بمهام أعلى لا يمثل ترقية 119
النتيجة الأولى: الطبيعة المؤقتة للتكليف بمهام أعلى 120
النتيجة الثانية: التكليف بمهام أعلى لا يمثل حقا مكتسبا 120
الفصل الخامس: التكليف بمهام أعلى مرتبط بشرط المزاولة الفعلية 121
الفصل السادس: التكليف بمهام أعلى عن طريق الانتداب 122
الفصل السابع: التكليف بمهام أعلى يخول كافة امتيازات الدرجة المكلف بها 122

الفرع الثاني: طبيعة تدخل المجلس الأعلى للقضاء في مجال التكليف 123
الفصلالأول: تدخل المجلس في تكليف قضاة المحاكم بمهام أعلى 123
الفصل الثاني: توفر المنصب الشاغر 124
الباب الرابع: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال نقل القضاة 124
الفرع الأول: تدخل المجلس الأعلى للقضاء في مجال نقل قضاة الأحكام 126
الفصل الأول: النقل بناء على طلب 126
الفصل الثاني: النقل التلقائي للمصلحة القضائية 127
الفصل الثالث: النقل الناتج عن ترقية أو تكليف بمهام أعلى 128
الفصل الرابع: النقل الناتج عن عقوبة تأديبية 129
الفرع الثاني: وضعية قضاة النيابة العامة 130
الفصل الأول: السلطة الواسعة لوزير العدل في مجال نقل قضاة النيابة العامة 131
الفصل الثاني: الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للقضاء في مجال نقل قضاة النيابة العامة 131
الباب الخامس: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال التأديب 132

مدخل تمهيدي:
المبحث الأول: التطور التاريخي لسلطة التأديب 133
المبحث الثاني: مكانة ضمانات التأديب المقارنة مع بقية الضمانات الممنوحة للقضاة بالمغرب
والقانون المقارن 134

الفرع الأول:
الفصل الأول: سلطة تحريك المتابعة التأديبية لك يد وزير العدل 135
الفصلالثاني: سلطة توقيف القاضي وإيقاف أجرته بيد وزير العدل 137
الفصل الثالث: سلطة وزير العدل في مجال العقوبة في الدرجة الأولى 138
الفصل الرابع: تقييم السلطة العقابية لوزير العدل 138
الفصل الخامس: الدور الاستشارية لمجلس للعقوبة الدرجة الأولى 139
الفرع الثاني: إجراءات المحاكمة التأديبية 140
الفصل الأول: إجراء المتابعة التأديبية 140
المبحث الأول: الأساس القانوني للمتابعة التأديبية 141
المبحث الثاني: المتابعة التأديبية الناتجة عن متابعة جنائية 142
المبحث الثالث: الخطإ الخطيري كأساس للمتابعة التأديبية 143
المبحث الرابع: الخطأ العادي كأساس للمتابعة التأديبية 144

الفصل الثاني:
المبحث الأول: مسطرة المقرر 145
المبحث الثاني: دور المقرر واختصاصاته 146
الفرع الثالث: المحاكمة التأديبية 147
الفصل الأول: حقوق الدفاع 147
الفصل الثاني: مسطرة المحاكمة التأديبية 148
الفصل الثالث: المداولات واتخاذ مشروع القرار التأديبي 149

الباب السادس:
الفرع الأول: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال الاستقالة من منصب القضاء . 150
الفصل الأول: شكلية طلب الاستقالة 151
الفصل الثاني: الجهة المختصة للنظر في الطلب 152
الفصل الثالث: سلطة قبول الاستقالة أو رفضها 152
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على الاستقالة من منصب القضاء 153
الأثر الأول: عدم الاستفادة من حقوق التقاعد 153
الأثر الثاني: عدم اعتبار مدة الأقدمية السابقة للاستقالة 154
الأثر الثالث: إمكانية المساءلة التأديبية بعد قبول الاستقالة 154
الأثر الرابع: عدم مزاولة مهنة المحاماة إلا إذا نص قرار الاستقالة صارحة على ذلك 155
الأثر الخامس: رفع الحصانة القضائية 156
الأثر السادس: عدم التمتع بلقب قاض شرفي 156
الأثر السابع: عدم مزاولة مهنة المحاماة بآخر دائرة قضائية 156
الباب السابع: تدخل المجلس الأعلى للقضاء في تجميد سن التقاعد 157

شروط التمديد وإجراءاته

الشرط الأول: كون الاحتفاظ بالقاضي ضروري لمصلحة العمل 157
الشرط الثاني: مدة تمديد سن التقاعد 159
الشرط الثالث: إجراءات تمديد سن التقاعد 159
الباب الثامن: طبيعة تدخل المجلس الأعلى للقضاء في إجراء الحذف من منصب القضاء .. 160
الفرع الأول: شروط الحذف 161
الشرط الأول: كون القاضي في حالة استيداع 161
الشرط الثاني: عدم الرجوع إلى العمل بعد انصرام أجل الاستيداع 161
الفرع الثاني: المسطرة أمام المجلس 162
الباب التاسع: تدخل المجلس الأعلى للقضاء لمنح لقب قاض شرفي 163
الشرط الأول: الانتهاء النهائي عن العمل 163
الشرط الثاني: الشرط السلوكي 164
الشرط الثالث: الاحالة على التقاعد 164
الباب العاشر: طبيعة اختصاص المجلس الأعلى للقضاء في مجال حكام الجماعات والمقاطعات . 165

الفرع الأول: إجراء التعيين في منصب حاكم الجماعة والمقاطعة 166
الفصل الأول: تأديب الهيأة الانتخابية 166
الفصل الثاني: تأديب الهيأة من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في مرسوم 1974 167
الفصل الثالث: العملية الانتخابية 168
الفصل الرابع: إحالة النتائج على المجلس الأعلى للقضاء 169
الفرع الثاني: تأديب حكام الجماعات والمقاطعات 170
الفصل الثاني: المحاكمة التأديبية 171
الفصل الثالث: العقوبة 171
الفرع الثالث: الاستقالة من منصب الحاكم 172

الباب الحادي عشر: مدى ارتباط الواقع الموضوعي والقانوني مبنى لسلك القضائي بمستوى مردودية أشغال المجلس الأعلى للقضاء 173
الفرع الأول: واقع الانتماء البيئي الترابي للسلك القضائي بالمغرب 174
الفصل الأول: من ناحية الانتماء إلى المناطق الاقتصادية السبع 175
الفصل الثاني: من حيث الانتماء إلى الوسط الحضري أو القروي 177

الفرع الثاني: ظاهرة التشيب (Rajeunissement) في اتساع متصاعد 177
الفرع الثالث: الطابع العادي للمستوى الفكري للسلك القضائي 178
الفرع الرابع: تعدد مشارب التجربة القضائية وانعدام الوحدة الفكرية 180
الخاتمة 190
المراجع 197
الفهرس 199